رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / ٢٣٧٥ / ٢٠١٩

تاريخ استلام البحث ٢٢ / ٥ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ١ / ٧ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٤

دور القيادة السياسية في بناء الدولة : لي كوان يو انموذجاً

The role of political leadership in building the state: Lee Kuan Yew as a model

م. أحمد مجيد جاسم

M. Ahmed Majeed Jassim

جامعة تكريت/ كلية العلوم السياسية

Tikrit University / College of Political Science

Ahmed_1988@tu.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

عمل "لي كوان يو" بعد استقلال سنغافورة على تحقيق البناء العام للدولة من خلال عنصرين هما: الانسان والاقتصاد , واكد على ما يعرف بـ"سياسة الجدارة " والتي تعتمد في اساسها على الانجاز العالي والكفاءة والنجاحات الاقتصادية , و جرى اختيار رجال الدولة اعتماداً على معيار الكفاءة الادارية والنجاحات التي حققها الشخص في ادارة عمله قبل اختياره لأي منصب حكومي, كما تبنى العلمانية وكان ينظر لجميع الاديان والاعراق بمستوى واحد , وادار البلاد بدكتاتورية الرجل القوي الممزوجة بالديمقراطية , وجعل اقتصاد البلاد مستنداً على النظامين "الرأسمالي والاشتراكي" .

الكلمات المفتاحية : "القيادة السياسية "، "بناء الدولة "، "لي كوان يو "

Abstract

After Singapore's independence, Lee Kuan Yew worked to achieve the general construction of the state through two elements: people and the economy. He emphasized what is known as the "meritocracy policy", which is based on high achievement, efficiency, and economic successes. Statesmen were chosen based on a criterion. Administrative efficiency and the successes that a person achieved in managing his work before choosing any government position. He also adopted secularism and viewed all religions and races on the same level. He also managed the country with a strongman dictatorship mixed with democracy, and made the country's economy based on the "capitalist and socialist" systems.
.Keywords: "Political leadership", "state building", "Lee Kuan Yew"

المقدمة:

اسهمت السياسات التي طبقها " لي كوان يو" في سنغافورة بعد الاستقلال في تسريع عملية التنمية وبناء الدولة الحديثة, اذ كان للخبرة والحنكة السياسية التي تمتع بها "لي كوان" دوراً مهماً في ايصال البلاد الى ماهي عليه الان من تقدم وتطور , من خلال تركيزه على بناء الانسان عن طريق اخضاعه لنظام تعليمي مشابه لنظم اوربا التعليمية , والاهتمام بالاقتصاد الذي اعتبره اساس نهضة الدولة , واستطاع من خلال تطوير هذا المجال تحويل البلاد من الاستهلاك الى التصدير بكثافة عالية , كما حارب الفساد والفاسدين , وبنى علاقات خارجية متينة لسنغافورة مع دول العالم الكبرى , وادخلها في عضوية العديد من المنظمات الاقليمية والدولية.

اهمية البحث: تتجلى اهمية البحث من خلال دراسته لدور القائد السياسي "لي كوان يو" الذي تسنم السلطة في سنغافورة بعد الاستقلال وتمكن خلال ثلاثة عقود من بناء الدولة الحديثة , وحول هذه الجزيرة الصغيرة التي

تفتقر للموارد الطبيعية الى واحدة من اقوى اقتصادات العالم واصبحت جاذبة للمستثمرين واصحاب رجال الاعمال حول العالم , كما تمكن بسياساته من تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي .

اهداف البحث: تسليط الضوء على دور "لي كوان يو" في بناء سنغافورة الحديثة.

- الاستفادة من التجربة السنغافورية في بناء الدولة من خلال بناء الانسان.
- ابراز دور القيادة في المحافظة على الاستقرار السياسي والاجتماعي ودعم القطاع الاقتصادي.

اشكالية البحث: ان عملية بناء الدولة في سنغافورة من قبل القيادة السياسية لم تكن وليدة الصدفة بل جاءت نتاج عمل وارادة وحنكة سياسية لـ " لي كوان يو" وهو ما يتطلب الاجابة على عدة تساؤلات من بينها:

- ماهي طبيعة الحياة السياسية في سنغافورة قبل الاستقلال ؟
- ماهي ابرز مؤسسات النظام السياسي السنغافوري ؟
- كيف تمكن " لي كوان يو" من خلال سياساته في بناء الدولة ؟

فرضية البحث: ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها " **اسهمت سياسات رئيس الوزراء لي كوان يو بين عامي ١٩٥٩-١٩٩٠ في بناء الدولة السنغافورية الحديثة** ".

مناهج البحث: اعتمد البحث على المنهج التاريخي لبيان التأريخ السياسي لسنغافورة , والمنهج الوصفي لبيان السمات العامة للبلاد , ومنهج التحليل النظمي لإبراز ما حققته سياسات "لي كوان يو" في المجالات المختلفة.

هيكلية البحث: قسم البحث الى ثلاثة مطالب سبقتها مقدمة وتلتها خاتمة , المطلب الاول تناول مفهوم القيادة السياسية وبناء الدولة , المطلب الثاني ركز بنظرة عامة على سنغافورة , المطلب الثالث تناول دور القيادة السنغافورية في عملية بناء الدولة .

المطلب الاول : مفهوم القيادة السياسية وبناء الدولة

اولا: القيادة السياسية :

لغةً يعود اصل كلمة " قيادة" الى اليونانية وهي مشتقة من الفعل "يفعل" وهو الذي يقوم بمهمة معينة , بينما ترد في المعاجم العربية بكونها "اسماً" ومصدره " قاد , يقود , قودا , مقادة , قيدودة" , ويرى ابن منظور بأن " القودُ" هو معاكس للسوق , فيقال "يقوُد الدابة من امامها ويسوقها من خلفها" [١] .

ان القائد هو المندوب بالقيادة , فهو من يترأس جماعة ما ويدير ويدبر امورها كما انه الناطق باسمها , وفقاً لذلك فأن القيادة تعني الاخذ بزمام الامور والسير نحو غاية معينة لتحقيق اهداف الجماعة [٢] .

اصطلاحاً يعود ظهور مفهوم القيادة الى اوائل القرن التاسع عشر الميلادي وتحديداً قاموس " اوكسفورد" والذي عرفها على انها التأثير الضروري لتنظيم وتوجيه جهود جماعة ما لأدراك مطالبها , اذا ان القيادة بمثابة

الروح بالنسبة للعمليتين الادارية والسياسية , وغيابها يؤدي الى خلل في ادارة الدولة , ويرى "سقراط" في القائد بأنه من يمتلك الخيال والبراعة لوضع السياسات وتنفيذها ويعرف كيف يجلب حقوق اتباعه [٣] .

تعرف القيادة بكونها مجموعة من الخصائص الشخصية والتي تجعل من التحكم والتوجيه للأخرين امراً ناجحاً , وهنالك من يرى فيها عملية تأثير في جماعة من الافراد لدفعهم للقيام بالأعمال الموكلة اليهم بحماس وبصورة طوعية بعيداً عن استخدام سلطة القسر , وترى "هيلاري اوين" في القيادة بأنها اقناع المجتمع بالعمل للوصول الى اهداف مشتركة من غير التحكم بهم , ان القيادة عملية سيكولوجية ترتكز على التفاعل بين القائد والمرؤوسين للوصول الى اداء عالٍ المستوى [٤] .

ويعرفها " القاموس الشامل" بكونها ممارسة النفوذ والسلطة والتأثير في اطار علاقة محددة بين القيادة والمجتمع , تحتل مكانة عليا في مختلف التنظيمات سواء كانت سياسية او اجتماعية[٥]. وعرفها "كينيث كلارك" بأنها مجموعة انشطة تحدث في مجتمع معين وترتكز على اهداف عامة مشتركة قابلة للتحقيق , بينما اشتق "ماكس ويبر" تعريفها من القوة من خلال جعل شخص ما يقوم بأعمال معينة لا يفعلها في ظروف مختلفة [٦] .

يقسم "ماكس ويبر" القائد السياسي الى عدة اقسام من بينها [٧] :

- التقليدي المستند في سلطته على التقاليد والاعراف .
- الشرعي الذي تستند سلطته على القانون.
- الكاريزمي الذي يؤثر في الاخرين من خلال شخصيته.

لقد تفسير مفهوم القيادة من خلال مجموعة من النظريات [٨] :

- نظرية " السمات" وتركز على السمات الشخصية للقائد في تعامله مع الازمات.
- نظرية التفاعل : وتركز على تفاعل القائد اجتماعياً مع محيطه.
- نظرية " الموقف" : وفقاً لها فأن موقف القائد يتحدد اعتماداً على ظروف المجتمع .

يتمتع القائد السياسي بمجموعة من السمات والخصائص الشخصية والسلوكية والمهاراتية ومن بينها [٩] :

- رغبة الحصول على الانجاز .
- عدم الاعتماد على الاخر .
- الثقة العالية بالنفس الى جانب الايثار والتضحية .
- النظرة البعيدة للأحداث والقراءة المستقبلية .

ثانياً: بناء الدولة :

يعد مفهوم بناء الدولة من المفاهيم التقليدية التي توسع الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية , اذ كان الهدف منه بناء مؤسسات مستقرة تكون قادرة على تحقيق التنمية في المجالات المختلفة , والتحرر من التبعية للخارج , وسن دساتير وبناء هياكل سياسية لقيادة العملية التنموية في تلك البلدان[١٠] .

وترى "حنا اردنت" بأن العالم قد انتقل من حضارة الاقوال الى حضارة الافعال , بعدما كانت السياسة قديماً مرتبطة بمفهوم "حكم العقل" ثم تحولت فيما بعد لتقترن بـ " العنف المادي" وصولا الى العنف الرمزي الذي لا يظهر على الجسد , لذاً فأن بناء الدولة ماهو الا تطور محتوم تفرضه الطبيعة بفعل الحاجة البشرية للجماعة التي تقطن اقليم معين , تعرف "الموسوعة البريطانية" بناء الدولة بأنه "بناء جهاز الدولة الذي يحدد القوة المشروعة للعنف في منطقة معينة ومن ميزاته الاساسية بناء الجيش , والسلك الدبلوماسي ومركزية البيروقراطية , وفرض الضرائب وجمعها , ودمج السكان كمواطنين بدلاً من المجموعات" (١١) .

بينما يعرفه "ريتشارد كابلان" بأنه المجهودات المبذولة لإعادة تأسيس حكومة اصيلة وفعالة في اقليم او دولة تفتقر لهذا الكيان , اما "فانديفال" فينظر الى بناء الدولة بأنه بناء وتوسيع لجميع الهياكل التي تختص بتنظيم حياة الجماعات من النواحي الاقتصادية–السياسية , ويرى "سو هون" بأن بناء الدولة يركز على توسيع الدولة بما يزيد من قوتها القسرية– الاستخراجية اضافة لقدرتها على دمج الجماعات (١٢) .

يؤكد "فرنسيس فوكوياما" على ان بناء الدولة يهدف لبناء مؤسسات سياسية جديدة الى جانب تقوية المؤسسات التقليدية لتصبح قادرة على الثبات والاستمرار , أي بناء مؤسسات عامة وفق اطار قانوني منبثق من الواقع للقيام بوظائف النظام السياسي من تكامل وتغلغل والتزام وولاء وتوزيع ومشاركة وتقليص الفجوة بين السلطة والمجتمع وصولاً الى مرحلة الاستقرار السياسي (١٣) .

تتسم عملية بناء الدولة بمجموعة من الخصائص منها " العملية" فهي عملية مستمرة وليست مرحلية للتطور , "الديناميكية" أي العمل بصورة دائمة لتطوير الهياكل السياسية, " النسبية" أي ان عملية البناء تتم من خلال اطر حضارية–ثقافية , " الحياد" بكونها عملية مرتكزة على اطر مجتمعية–تاريخية داخلية وخارجية , " العالمية" أي ان عملية البناء تحدث في جميع المجتمعات والانظمة السياسية (١٤) .

ان عملية البناء ليست مقتصرة على الدول الضعيفة الهشة , بل ان هذه العملية تحث في جميع دول العالم , سواء اكانت فقيرة ام غنية وعلى مستوى واحد , وهي عملية وطنية تفسح المجال للمانحين للمشاركة فيها , كما انها نتيجة طبيعة للتفاعل بين السلطة والشعب مع بعض المؤثرات الخارجية (١٥) .

يرتكز مفهوم بناء الدولة على مجموعة من المقومات منها (١٦) :

- مبدأ سيادة القانون: أي ان القانون هو من يسود في الدولة على الجميع.
- تعزيز الشفافية: من خلال جعل المعلومات متاحة للجميع ما يجعل القرارات صالحة.

يمكن القول بأن هنالك تياران رئيسيان لتعريف بناء الدولة هما (١٧) :

- الاول : يرى بأنها عملية اجتماعية – سياسية تتطلب مدة طويلة من الزمن تتحول بموجبها المجتمعات المفككة الى موحدة وقوية ومندمجة تحت اطار الدولة.

- الثاني : يرى بأن بناء الدولة هو نتاج عمل يقوم به السياسيون , ويركز على وصول مجموعة محددة الى سدة السلطة لقيادة عملية بناء الدولة بعيداً عن المؤثرات الخارجية وبصورة غير ذاتية.

المطلب الثاني : نظرة عامة على سنغافورة

اولاً: المقومات العامة :

سنغافورة عبارة عن جزيرة صغيرة لا تتجاوز مساحتها ٧٠٠ كم^{٢} , تقع في الجزء الجنوبي الشرقي من قارة اسيا , تطل على المحيط الهندي من الجزء الجنوبي من شبه جزيرة الملايو, موقعها الجغرافي يجعلها تقع ما بين دائرتي خط عرض ١,٩-١,٢٩ جنوباً , وبين خطي الطول ١٠٣-١٠٩ باتجاه الشرق , كان لوقوعها على خط الاستواء دوراً مهماً في جعل مناخها يصنف على انه واحداً من اقسى الاقاليم المناخية على مستوى العالم (١٨) .

ان سيادة المناخ الاستوائي على جميع اراضي البلد جعل الاجواء تتسم بارتفاع الرطوبة ودرجات الحرارة ولجميع اشهر السنة , اذ يتراوح معدل درجات الحرارة نهاراً بين ٣١-٣٥ ° و٢٣-٢٧° ليلاً , الى جانب خضوع البلاد للمنخفضات المطرية الغزيرة طيلة اشهر السنة (١٩).

تتكون سنغافورة من جزيرة رئيسية و٥٠ جزيرة ملحقة بها , يفصلها مضيق "جوهور" عن شبه جزيرة الملايو , كما ترتبط مع ماليزيا بشبكة من خطوط السكك الحديدية , يفصلها "ارخبيل ريو" عن اندونيسيا , وبشكل عام فأن سنغافورة عبارة عن هضبة كبيرة مرتفعة بحوالي ٦٠ متراً عن مستوى سطح البحر , وتحتوي على مجموعة من الانهار من بينها "جورونغ , روشور , سنغافورة , كالتانغ , سلتار , كرانجي " , يبلغ طول الجزيرة ٤٢كم من الجنوب باتجاه الشمال , فيما يبلغ عرضها ٢٢,٥ كم من الشرق باتجاه الغرب (٢٠) .

يتكون المجتمع السنغافوري من ثلاثة اعراق اساسية تلاقت بفعل الهجرات من الخارج باتجاه هذه الجزيرة الصغيرة , وابرز هذه الاعراق هي المالايو وهم مزارعي الارز والفلاحين الذين يقطنون شمال الجزيرة , الهنود وهم الحمالين الذي يعملون في الميناء ويتركز وجودهم في جنوبي الجزيرة , الصينيون الذين يعملون في المناجم والتجارة ويتواجدون بكثرة في وسط الجزيرة , كما ظهرت تسمية " السنغافوريين" بعد الاستقلال واصبحت تطلق على جميع المكونات وشكلت نواة الوحدة الوطنية (٢١) .

يضاف الى الاعراق الثلاثة الرئيسية في البلاد مجموعات "الاسيويين" متعددي الثقافات بالإضافة الى " القوقازيين" , الى جانب " الوافدين من الخارج" من اجل الدراسة او العمل وهم يشكلون ما يقارب ٢% من اجمالي عدد السكان , ووفقاً لإحصائيات عام ٢٠١٣ يتجاوز عدد سكان سنغافورة ٥ ملايين نسمة (٢٢) .

تعد سنغافورة من البلدان التي يعتنق سكانها اديان مختلفة , يأتي في مقدمتها " البوذية" ويشكل اتباعها النسبة الاكبر من عدد السكان , يليها " الاسلام" ومن ثم "غير المتدينين" و" المسيحيون" و" الطاويون" و" الهندوس" , كما انقسمت المعتقدات الدينية في البلاد على اساس عرقي, اذ ان جميع الملايو هم مسلمون , في حين ان ٦٤% من الصينيون هم اتباع الديانة الطاوية, بينما ٥٥% من الهنود يعتنقون الديانة الهندوسية فيما يعتنق ٤٥% منهم الديانة المسيحية , ويؤكد رئيس الوزراء السنغافوري السابق "لي هسين لونج" " ان سنغافورة

تحظر او تطرد الدعاة الاجانب الذين يجلبون مشاجراتهم الاجنبية الى البلاد , او الذين يريدون ان يقنعوا السكان بممارسة دينهم بطرق غير مناسبة " [٢٣] .

شجعت الحكومة السنغافورية السكان على "ثنائية اللغة" من خلال جعل الانكليزية احدى اللغات الرسمية في البلاد للتخاطب والتدريس , مع حق كل عرق من الاعراق الاحتفاظ باللغة الام , فمثلاً اطفال "الماندرين" يدرسون في المدارس التي تعتمد اللغة الصينية , بينما ابناء "الملايو" يدرسون في مدارس الملايو , واطفال " التاميل" يخضعون للمدرسة الهندية [٢٤] .

تعتمد سنغافورة على الصناعة بشكل كبير وتأتي في مقدمة مجالات الانتاج فيها , ويشكل العاملين في قطاع الصناعة نسبة كبيرة من حجم الايدي العاملة , كما تعتمد الصناعة السنغافورية على الخامات الزراعية والمعدنية المستوردة من الدول القريبة منها , وتعتبر صناعة الاخشاب وصهر القصدير ومعالجة المطاط وحفظ الاناناس وتصنيع الملابس ابرز نتاجات هذا القطاع , كما تستورد البلاد " الارز , النفط ومشتقاته , المطاط الخام" , في حين تصدر القصدير والمطاط المعالج صناعياً وجوز الهند والمواد الغذائية وزيت النخيل , كما يبرز صيد السمك كمهنة مهمة لدى المواطن السنغافوري وتقدر انتاجية البلاد بأكثر من ١٠ الاف طن سنوياً , الى جانب ذلك يبرز القطاع الزراعي والذي برغم صغر المساحات المزروعة الا ان البلاد تنتج كميات مهمة من الخضراوات والفواكه الاستوائية [٢٥] .

ثانياً: التأريخ السياسي لسنغافورة وحصولها على الاستقلال :

يعود تأريخ سنغافورة الى القرن ٣ الميلادي اذ عرفت من قبل العديد من الملاحين آنذاك , وبحلول القرن ٧ الميلادي ومع ظهور العديد من الدول في منطقة " ارخبيل الملايو" , بدأت الانظار تتوجه لها واستخدمت اراضي الجزيرة كمخازن ومخافر امامية ونقطة لتجهيز البضائع للتجار القادمين من الصين وجاوة وتايلاند وماليزيا والهند وبلاد العرب , ووفقاً للسجلات والوثائق الجاوية التي تعود الى القرن ١٤ الميلادي فأن سنغافورة كانت تعرف بـ "تيماسك" , فيما تشير وثائق تاريخية اخرى الى ان وجودها يعود الى القرن ١٢ الميلادي وتعرف باسم "مدينة الاسد" نسبة الى احد الاسود الذي وجد على اراضيها من قبل الرحالة القادمين من جاوة [٢٦] .

جرى احتلال جزيرة سنغافورة لأكثر من ٣ قرون من قبل ممالك جنوب شرق اسيا ومنها "مملكة ماج باهيت" , "مملكة سرفجايا" , "مملكة ايوثا" , "ملقا جوهور" , واستخدمت سنغافورة كمركز تجاري رابط بين بحر الصين والمحيط الهندي من قبل تلك الممالك [٢٧] .

خضعت جزيرة سنغافورة في اوائل القرن ١٦ للاستعمار البرتغالي وذلك بعد سيطرتهم على مضيق "ملقا" وقد ادى ذلك الى هروب سلطان "ملقا" الى الجنوب , استخدم البرتغاليون سياسة القوة في تعاملهم مع سكان الجزيرة مما ادى الى تدمير الاراضي الزراعية وتوقف التجارة بعد ان كانت البلاد مركزاً تجارياً مهماً بفعل اطلالتها على مضيق "ملقا" , ونتيجة لذلك انتقل التبادل التجاري وازدهرت التجارة في الجزر الاندونيسية ومنها "ريو" و"سومطرة" , ومع حلول القرن ١٧ الميلادي تمكن الاستعمار الهولندي من فرض ارادته على المنطقة وطرد البرتغاليين منها , واصبحت موانئ وطرق التجارة في المنطقة تحت النفوذ الهولندي , شهد اوائل القرن التاسع

عشر وصول البريطانيين الى المنطقة , والذين ارادوا الاستفادة من موقع سنغافورة البحري , اذ اختارها "رافلز" ممثل الامبراطورية في اسيا لتكون ميناء استراتيجي رابط بين الهند والصين[٢٨].

في عام ١٨١٩ وقعت بريطانيا ممثلة بشركة " الهند الشرقية" اتفاقاً مع سلطان سنغافورة يتم بموجبه استخدام الجزيرة تجارياً من قبلها مقابل اجور سنوية تمنح للسلطان "جوهر" , وبحلول ١٨٢٤ ضمت بريطانيا الجزيرة لمناطق نفوذها على اثر تقاسمها مناطق جنوبي شرق اسيا مع هولندا [٢٩] .

خلال المدة ما بين عامي "١٨٢٦-١٨٦٧" اصبحت سنغافورة الى جانب "ملقا , بينانغ" جزءاً من اتفاقية عرفت بـ "المضائق" واصبحت هذه الجزر تدار من قبل "شركة الهند الشرقية في الهند" وفي اوائل ١٨٦٧ وبسبب الامراض التي اصابت افراد الجيش البريطاني في "هونغ كونغ" تحولت الانظار البريطانية نحو سنغافورة وجرى تحويل تبعيتها الى حكومة "لندن" , عينت بريطانيا "حاكماً مدنيا" لمستعمرة المضائق , وشكلت لها مجلسين "تشريعي" واخر "تنفيذي" , وازدادت اهمية سنغافورة التي تطورت فيها حركة التجارة عن طريق موانئها , كما ارتفع عدد سكانها الى ٨٦ الف , وهيمنت على المجلس "التشريعي" الخاص بالمستعمرة , واصبحت منطقة مهمة لجذب العمال من جنوب وشرق اسيا اوائل القرن العشرين للعمل في المزارع والمناجم [٣٠] .

وسعت بريطانيا من دورها في سنغافورة بين عامي ١٩٠٩-١٩٤١ , من خلال استقدام اعداد كبيرة من العمالة الاسيوية وتحديداً الصينية لتعمل في التخزين والتحميل وذلك لرخص اجورها , فبعد ان كانت اعداد العمالة الصينية لا تتجاوز ٧٧ الف اواخر القرن التاسع عشر , ارتفع العدد الى اكثر من ٦٥٤ الف صيني عام ١٩٠٩ , كما جرى استقدام اعداد كبيرة من النساء الصينيات وصلت لأكثر من ٢٠٠ الف امرأة , وسعت بريطانيا نفوذها في سنغافورة من خلال بناء قاعدة عسكرية كبيرة فيها عام ١٩٣٧ لتكون نقطة الانطلاق نحو شرق وجنوب اسيا [٣١] .

ادى قيام الحرب العالمية الثانية الى خضوع سنغافورة للاحتلال الياباني بين عامي ١٩٤٢-١٩٤٥ , وذلك بسبب الفشل العسكري البريطاني في الدفاع عنها , ولكن سرعان ما عاد البريطانيين لها بعد انتهاء الحرب وهزيمة اليابان التي انسحبت من سنغافورة [٣٢] .

في اواخر ١٩٤٥ اعلنت بريطانيا سياستها العامة تجاه الملايو وسنغافورة التي اطلقت عليها " الورقة البيضاء" , والتي نصت على منح هذه الولايات كامل الحقوق الدستورية والسياسية , مع التأكيد على تحقيق التكامل بين ولايات الملايو مع استقلالية سنغافورة , كما نصت الورقة على اعتبار جزيرتي "كوكوز , كريستماس" تابعة لسنغافورة , كما اعلنت بريطانيا عام ١٩٤٦ عن الدستور الجديد لسنغافورة الى جانب تشكيل "مجلس تشريعي" بقيادة "الحاكم" البريطاني لقيادة البلاد , كما سمح بتأسيس الاحزاب , واجريت الانتخابات التشريعية في اذار ١٩٤٨ [٣٣] .

شهدت اوائل الخمسينيات تشكيل عدد من الاحزاب ومن بينها حزب العمل الشعبي بزعامة " لي كوان يو" , كما اجريت اول انتخابات عامة في البلاد عام ١٩٥٥ واسفرت عن فوز "ديفيد مارشال" برئاسة الحكومة والذي حاول عدة مرات الاستقلال عن بريطانيا لكن فشلت جميع محاولاته ليستقيل من منصبه , ليخلفه " ليم يو هوك"

الذي عمل من اجل استقلال بلاده وقد اسفرت جهوده عام ١٩٥٨ الى موافقة بريطانيا تحويل سنغافورة الى ولاية ذات حكم ذاتي فيما تتولى هي ادارة شؤونها الخارجية (٣٤) .

اسفرت انتخابات حزيران ١٩٥٩ عن فوز حزب " العمل الشعبي" وشكل الحكومة الجديدة زعيم الحزب "لي كوان يو" , ودخل الدستور الجديد حيز التنفيذ في " ٤ حزيران ١٩٥٩" , اكد لي في خطابه للشعب "ستكون سلطات شعبنا من خلال حكومته مقتصرة على الشؤون الداخلية , وليس هذا ما نريده , لكن خطوة نحو الانتصار والاندماج " (٣٥) .

حاول " لي كوان يو" التخلص من المشاكل التي تواجهها سنغافورة ومنها الفساد والبطالة والخطر الشيوعي وتدني الاستثمارات والتحرر من السيطرة البريطانية من خلال الانضمام الى " الاتحاد الماليزي" الذي كان يضم "الملايو وسرواك وبروناي" , وقد رحب "تونك عبدالرزاق" رئيس الحكومة الماليزية بذلك , وقد اعلن عن الاتحاد بين "ماليزيا وسنغافورة" في ١٩٦٣ , والذي بموجبه تقسيم الصلاحيات , اذا منحت مهام الامن والدفاع والخارجية لماليزيا , بينما تمتعت سنغافورة بحكم ذاتي في مجالات التعليم والمالية والعمل , لم يستمر هذا الاتحاد طويلاً وذلك لتفاقم المشكلات بين الحكومة المحلية والمركزية ومن ابرزها قلة الوظائف العامة الممنوحة للسنغافوريين , وعلى اثر الاحتجاجات التي شهدتها البلاد , دخلت الحكومتين في مناقشات طويلة واسفرت عن اعلان "لي كوان يو" استقلال سنغافورة في "٩ اب ١٩٦٥" , وقد اعترفت بها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا , واصبحت عضواً في الامم المتحدة (٣٦) .

ثالثاً : المؤسسات الرسمية للنظام السياسي السنغافوري

يعد النظام السياسي في سنغافورة نظاماً جمهورياً , برلمانياً , ديمقراطياً , ذو نزعة علمانية ليبرالية– اشتراكية , وفقاً لدستور عام ١٩٦٥, وهو بذلك يجمع بين نظامين اقتصاديين عالميين هما " الاشتراكي , الرأسمالي" , وتقسم السلطات فيه الى ثلاث وهي " التشريعية , التنفيذية , القضائية" (٣٧) .

١– السلطة التنفيذية : وتقسم الى رئاسة الجمهورية والوزراء , يقود السلطة التنفيذية "رئيس الجمهورية" الذي يجري انتخابه لمدة ستة سنوات , على ان يتمتع بمجموعة من المؤهلات من بينها " ان يكون سنغافورياً , يتسم بالنزاهة وحسن السمعة والخلق , لا يقل عمره عن ٤٥ عاماً , وان لا يكون عضواً في أي حزب سياسي , وان يكون قد شغل منصباً سابقاً في القضاء او عين كوزير لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات " , كما انه من المناصب الشرفية لكن منح صلاحيات عدة بعد عام ١٩٩١ , من بينها تعيين رئيس الحكومة و الغاء البرلمان بعد موافقة ثلثي اعضائه , استجواب المسؤولين ورئيس الوزراء في حال **سوء** استخدام السلطة (٣٨) .

يعد "مجلس الوزراء" المكون الاخر للسلطة التنفيذية , ويتمثل في رئيس الوزراء الذي يجري تكليفه من قبل رئيس الجمهورية باعتباره "زعيم الحزب" الذي حصل على اعلى المقاعد في البرلمان , يختار رئيس الوزراء المكلف اعضاء حكومته من داخل حزبه ويكون مسؤولاً مباشراً امام السلطة التشريعية , وتتركز صلاحياته في ادارة شؤون البلاد وتطبيق السياسة العامة الخاصة بها , الى جانب ضمان تطبيق قانون "الامن الداخلي" وقانون

"التعددية الدينية" للحيلولة دون حدوث مشكلات بين السكان, اضافة لمكافحة الفساد في المستويين الحكومي والاداري [٣٩].

٢- السلطة التشريعية : وتتمثل بالبرلمان والذي هو عبارة مجلس مكون من "١٠١"عضواً , يقسمون الى "٨٩ عضواً منتخباً " , "٣" اعضاء يمثلون الاحزاب الخاسرة في الانتخابات العامة , "٩" اعضاء يمثلون " المستقلين" الذين لا يشتركون في الانتخابات بل هم من البارزين في مجالات العلوم والصناعة والفن والثقافة ويجري اختيارهم من قبل لجنة مختصة يترأسها رئيس البرلمان بعد موافقة رئيس البلاد , ومن ابرز المؤهلات لأعضاء البرلمان [٤٠] :

- ان يكون سنغافورياً.
- ان يتجاوز ٢١ من العمر .
- ان يكون مقيماً داخل البلاد .
- ان يكون مقيد في سجلات الناخبين.
- يتمتع بالكفاءة العالية لأداء مهامه البرلمانية .

٣- السلطة القضائية : وتتكون من "المحكمة العليا والمحاكم التابعة لها" استناداً الى دستور البلاد الذي اشار اليها في الفصل الثامن المادة "٩٣" , وتمارس مجموعة من الصلاحيات من بينها [٤١] :

- الاستماع الى اجراءات انتخاب رئيس الجمهورية والبت بيها .
- سلطة اصدار الاوامر المتعلقة بالانتخابات .
- تنظيم الاجراءات والقواعد المتعلقة بانتخاب الرئيس .

وتعد " المحكمة الدستورية" احدى اجزاء " المحكمة العليا" جرى انشائها للنظر والاستماع الى الاسئلة المقدمة من قبل رئيس البلاد حول دستورية الاحكام , " محكمة سنغافورة التجارية الدولية" يقودها رئيس المحكمة الاسلامية وتختص في النظر بالنزاعات العابرة للحدود , "محكمة الاستئناف" وتختص في النظر بالطعون الجنائية والمدنية الصادرة من المحاكم الفرعية والمحكمة العليا , " المحاكم الفرعية" وتمارس عملها على مستوى " المقاطعات" واهمها " محاكم الصلح , الاحداث , الطب الشرعي , القضايا الصغيرة , تكنلوجيا المعلومات" , وتهدف لتحقيق العدل بين ابناء المجتمع السنغافوري [٤٢] .

المطلب **الثالث : دور القيادة السنغافورية في عملية بناء الدولة**

شغل "لي كوان يو" منصب رئيس الحكومة في البلاد منذ عام ١٩٥٩ حتى احال نفسه على التقاعد عام ١٩٩٠ , ولم يترك العمل السياسي والسلطة انما بقى قريب منها واستحدث لنفسه منصب " الوزير المستشار" بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٤ , ومن ثم منصب " الوزير المفكر" منذ عام ٢٠٠٥ حتى وفاته في ٢٣ اذار ٢٠١٥ , وقد كانت سياساته مكرسة لبناء دولة حديثة متقدمة من خلال الاهتمام بالتعليم والاقتصاد ومحاربة الفساد.

اولا: سياسات " لي كوان يو" في ادارة الدولة

ادى استقلال البلاد عن ماليزيا عام ١٩٦٥ الى موجة من الاحداث السلبية التي انعكست اثارها على المجتمع السنغافوري , اذ يصفها " لي كوان يو" رئيس الوزراء الاول بعد الاستقلال بأن عقد الستينيات كان قاسٍ جداً على حياتنا , اذ انتشر المرض وارتفع مستوى الفقر وسادت الجريمة , وجرى بيع المناصب الحكومية لمن يدفع اكثر , وارغم رجال الشرطة البنات على العمل في البغاء , كما سيطر قادة الجيش على مزارع الارز , وارتفعت معدلات الرشوة بين القضاة , ورأى الجميع بأن عملية الاصلاح مستحيلة (٤٣) .

دفعت هذه الاحداث "لي كوان يو" الى حكم البلاد بطريقة استبدادية عن طريق تطبيق القوانين بالقوة , لكي تخطو البلاد نحو بناء حقيقي لجميع مناحي الحياة فيها , ويعود ذلك الى طبيعة التكوين المجتمعي الذي يمتاز بالاختلاف والتنوع , اضافة للصراعات السياسية التي كانت تعيشها الاحزاب فيما بينها , اضافة لتطويع مؤسسات الدولة بشكل كامل من اجل تيسير الخطوات الاصلاحية لتحقيق البناء الواقعي (٤٤) .

تميز مشروع البناء الذي جاء به " لي" بخصائص عدة من بينها, القدرة العالية في التنظيم ما جعله متفوقاً على دول الجوار , وبالواقعية المقترنة بالبراغماتية القادرة على ايجاد الحلول للمشكلات , مع ترسيخ القيم في المجتمع لاسيما الجدارة والتعددية , لقد رأى "لي" ان النجاح العام لن يحدث الا بوجود نظام قادر على انتقاء افضل الرجال لقيادة الوظائف الحكومية التي تحتاج لها الدولة (٤٥) .

اعتمد " لي" على ما يعرف بـ"سياسة الجدارة " والتي تعتمد في اساسها على الانجاز العالي والكفاءة والنجاحات الاقتصادية , و جرى اختيار رجال الدولة اعتماداً على معيار الكفاءة الادارية والنجاحات التي حققها الشخص في ادارة عمله قبل اختياره لأي منصب حكومي , اضافة الى قدرته على تحمل المسؤولية وضغوط العمل , لقد اصبحت الجدارة عاملاً مهماً لتطوير الموارد البشرية في سنغافورة وتحديد المواهب منها لوضعهم في المراكز الحكومية المهمة , وبذلك خلق "لي" ثقافة جديدة في البلاد اساسها التنافس والروح الوطنية في مجتمع مختلف الاعراق لتكون طريقاً من اجل الازدهار والتطور (٤٦) .

لقد تبنى " لي" العلمانية منذ البداية وعدها الطريق الوحيد لإعادة بلورة الهوية الوطنية , اذ كان يفاضل بين " العلمانية الليبرالية" التي تأثر بها بفعل دراسته في انكلترا و" العلمانية المتشددة" التي امن بها شيوعيي الصين , و"الليبرالية المتدرجة" القائمة على الايمان بتنوع المجتمع ومدنية السلطة , وفي نهاية المطاف اختار طريق التعايش السلمي بين الجماعات , واقر مبدأ المعاملة المتساوية فيما بينهم , كما اعترف بالحقوق الدينية للجميع , ورفع شعار " الاديان الصديقة" كما منح الفرد الحق بالتحول الديني , واعلن قانون " الوئام الديني" الذي هدف الى تنظيم الدعوات الدينية ومنع الجماعات من الخلط بين السياسة والتبشير الديني (٤٧) .

عمل "لي كوان" على محاربة الفساد وذلك لاعتقاده بأن تحقيق التنمية وابعاد موظفي الدولة عن الشبهات سيؤدي الى احداث تغييرات في ومكاسب للبلد , كما ايقن بأن استمرار العمل بقانون مكافحة الفساد الذي اصدرته بريطانيا اثناء سيطرتها على البلاد لن يؤدي الى القضاء عليه , لذلك عمل على اصدار "قانون مكافحة الفساد" ١٩٦٠ وبدأ بمحاربة المسؤولين الكبار المتهمين بعمليات الفساد , الى جانب تبسيط العملية الادارية في

الدوائر الحكومية والغاء الممارسات ذات الطابع السري في المعاملات العامة , مع التأكيد على ضرورة الحصول على الموافقات والتراخيص للعمل في بعض المجالات [٤٨] .

رفع "لي كوان يو" شعار "صفر فساد" واطلق قراره التاريخي السياسي عام ١٩٧٩ والذي اعتبر فيه مكافحة الفساد والقضاء على مسبباته واسبابه ضرورة وطنية وحاجة قصوى لا يمكن لأبناء الشعب الاستغناء عنها لكونها اكثر قضية اخلاقية فاضلة , كما جرى استحداث "مكتب التحقيقات في مكافحة الفساد" يرأسه مدير يتصل مباشرة برئيس الوزراء وله صلاحيات واسعة منها [٤٩] :

- التعامل بجدية وصرامة مع شكاوي الفساد
- عدم التساهل مع المتهمين بالفساد.
- محاربة جميع اشكال الفساد في مفاصل الدولة .
- ملاحقة رؤوس الفساد في القطاع الخاص.
- تشكيل محكمة خاصة يقودها قضاة مستقلون لمحاسبة الفاسدين.

لقد تظافرت عدة اسباب اسهمت في نجاح سياسة مكافحة الفساد التي اطلقها "لي كوان يو" في سنغافورة من بينها اقرار اجراءات سياسية جنائية وقائية بصورة سريعة , الى جانب رفض المجتمع المدني لظاهرة الفساد كوسيلة للعيش , الى جانب تحالف قطاعات الدولة المختلفة لمواجهة الفاسدين والفساد [٥٠] .

ادار "لي كوان يو" الدولة بواقعية كبيرة من خلال اتاحة المعلومات للجميع والعمل بكفاءة وشفافية عالية , اذ رفض فتح فروع للشركات والمؤسسات الدولية المتهمة بالفساد في سنغافورة , كما تعامل مع وسائل الاعلام بشفافية عالية , اذ منح الحرية للأعلام السنغافوري في الاطلاع على الاحداث عن قرب حتى وان كانت تتعلق به شخصياً , اذ رأى ان مناقشة القضايا المهمة امام الاعلام هي بمثابة مصدر قوة للبلاد والحكومة , ورفض الاعتماد على الاعلام الدعائي لكونه يرى فيه سرطان يؤدي الى اضعاف جسد الدولة [٥١] .

عمل " لي كوان يو" على الانفتاح خارجياً من خلال بناء علاقات واسعة لبلاده مع دول الجوار لاسيما ماليزيا واندونيسيا , والعديد من دول اوربا ومنها بريطانيا وفرنسا والمانيا , اضافة الى الولايات المتحدة الامريكية واستراليا ونيوزلندا والصين , كما انضمت سنغافورة للعديد من المنظمات الدولية والاقليمية ومنها , الامم المتحدة وعدم الانحياز والكومنولث اضافة لعضويتها في "منتدى اسيا والمحيط الهادي للتعاون الاقتصادي" , ومنتدى دافوس , رابطة التجارة الاوربية الحرة , اضافة الى عقدها مجموعة من اتفاقيات الشراكة مع دول مجلس التعاون الخليجي ودول امريكا اللاتينية واوربا [٥٢] .

كما اسهم "لي كوان يو" في انشاء منظمة "اسيان" والخاصة بدول جنوب شرق اسيا والتي تضم "ماليزيا , اندونيسيا , الفلبين , تايلند , سنغافورة" عام ١٩٦٧ , اذ اسهمت في تخفيف الصراعات والتوترات في المنطقة ومن ثم جرى تحويلها الى علاقات تعاونية سلمية حولت المنطقة من سياسة الحرب والمواجهة الى التكامل والتعاون في مختلف المجالات [٥٣] .

ثانياً: **السياسات التعليمية**

ركزت السياسات الحكومية بعد الاستقلال على قطاعي التربية والتعليم , وعدتها الاساس لبناء الانسان وتكوينه في سنغافورة , لكي يصبح عنصراً فعالاً وقادراً على النهوض بالبلاد , وعملت ايضا على جعل النظام التعليمي اكثر مرونة وقدرة على الاستجابة لخيارات الطلبة بهدف منحهم خيارات واسعة تكون متلائمة مع طاقاتهم وكفاءاتهم , ليصبحوا قادرين على الالتحاق بسوق العمل , لقد ركز النظام التعليمي الجديد على قاعدتين الاولى : اعتماد الانكليزية كلغة ثانية للتعلم في جميع مدارس البلاد , الثانية: تطبيق منهج موحد ولجميع المدارس على ان تترك لها حرية اختيار لغة التدريس (٥٤) .

عمل " لي " على تحقيق التميز والرقي النوعي في عملية التعليم من خلال رفع الكفاءة للمعلمين والقائمين على العملية التعليمية من النواحي الادارية والمهاراتية والادائية , عن طريق عدَ المعلم الركيزة الاساس لنجاح التجربة , كما فرت الحكومة برامج تطويرية وتدريبية متعددة للمعلمين السنغافوريين جرى وضعها من قبل اعرق المراكز التعليمية في بريطانيا والولايات المتحدة , مع الاستمرار بعمل المناظرات العلمية مع متخصصين في الميدان التعليمي في كندا واليابان للوقوف على فعالية اساليب التدريس الجديدة (٥٥) .

قسمت مراحل التعليم في سنغافورة الى ثلاث وتشمل "مرحلة رياض الاطفال" وتقبل الاطفال من عمر ٣-٥ سنوات , وتكون الحضانات خاضعة بصورة مباشرة لوزارة التعليم , " التعليم الابتدائي" ويكون الزامياً للأطفال من ٦-١٢ سنة وهو على مرحلتين: مرحلة "التهيئة والتوجيه" تمتد لأربع سنوات يدرس خلالها الاطفال اللغة التاميلية والانكليزية بصورة مكثفة , المرحلة " الاساسية" تمتد لسنتين يدرس فيها الاطفال العلوم واللغة الانكليزية والرياضيات, "مرحلة التعليم الثانوي" ويأتي بعد الابتدائية ومدة الدراسة فيه ستة سنوات ويقسم الى برامج " التعليم العادي" لخمسة سنوات , " التعليم المسرع" لأربع سنوات , لقد عمل هذا التقسيم ليتناغم مع القدرات الاستيعابية والعقلية للطلاب وليكون الطالب اكثر حرية لاختيار ما يريد , وفي نهايته يخضع الطلاب لسنة اضافية وعند اجتيازها يتم منحهم شهادة الثانوية العامة (٥٦) كما يتنوع التعليم بعد الثانوي في سنغافورة ليشمل (٥٧)

- البرامج التكميلية : وهي خاصة بالطلبة الموهبين المتفوقين ومدة الدراسة فيه ٤-٦ سنوات.
- التعليم السريع : ويخضع له ما يقارب ٥٠% من عدد الطلبة ومدته ٤ سنوات.
- التعليم الاعتيادي : مدته ٥ سنوات وينضم اليه ما يقارب من ٣٠% من الطلاب.
- التعليم المهني : مدته ٤سنوات.
- التعليم الصناعي: وينضم له ١٥% من عدد الطلاب ويركز على برامج الحاسوب والمهن الفنية.

وهنالك الكليات الاولية التي تكون مدة الدراسة فيها سنتان قبل الجامعة ويتجاوز عددها ١٦ كلية, فضلا عن معاهد "الفنون التطبيقية" التي لا يتجاوز عددها ٥ وتتيح للمتميزين دخول الجامعة مثلها مثل المعاهد التقنية , وتضم البلاد ثلاثة جامعات كبيرة جرى تطويرها وتوسعتها لاستقبال الاعداد الكبيرة من الطلبة ومنها " الجامعة الوطنية ", "جامعة نانيانغ التكنلوجية", "جامعة الادارة" , الى جانب جامعة " اليونسيم الخاصة" (٥٨) .

استمرت سياسة بناء النظام التعليمي الرصين في سنغافورة والذي عرف بـ"النموذج المركز على القدرة" , اذ اطلق " لي" مبادرة "مدارس التفكير تعلم امة " التي دعت للتفكير العميق وتنمية ثقافة التعلم من خلال اربعة مبادئ [٥٩] :

- الاستناد الى معلمي النخبة ورفع مستوى اجورهم .
- الغاء نظام الرقابة والتفتيش المدرسي والاعتماد على نظام التميز .
- ابتكار برامج تعليمية من قبل المعلمين تكون متلائمة مع بيئة المدارس التي يعملون بها.
- تقسيم المدارس الحكومية الى مجموعات تدار من قبل موجهين مختصين.

ركزت سياسة "لي كوان" على التعليم العالي من خلال رفع مستوى الانفاق على البحث والتطوير , اذ ساهمت الشركات الخاصة في دعم التوجه الحكومي لبلوغ هذا الهدف من خلال رفع مستوى الكفاءة والخبرة والتدريب للعاملين في القطاع العام , ونتيجة لذلك ارتفع مستوى الانفاق الحكومي على البحث والتطوير الى اكثر من ٤ مليار دولار سنوياً , كما تنوعت مصادر التمويل للابتكار في البلاد [٦٠] :

- الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة .
- برنامج الحاضنة التكنلوجية ومنح الاثبات للمفاهيم .

ثالثاً: **السياسات الاقتصادية**

وجدت سنغافورة نفسها امام مجموعة من التحديات الداخلية بعد الاستقلال وابرزها اعادة بناء القطاع الاقتصادي وتحرير الاسواق وجذب الاستثمارات الخارجية , اذا عمل "لي كوان يو" على اعتماد استراتيجية "الدولة التنموية" الممزوجة بنظرة اشتراكية للنظام الرأسمالي من خلال تدعيم كل ما يؤدي الى تعزيز الرأسمالية في الجانب الاقتصادي مع الاهتمام في الوقت نفسه بالجوانب الاجتماعية للعملية التنموية , كما طلب "لي" الدعم الاممي لإمداد بلاده بلجنة من " الخبراء" تساعده في رسم خطة تنموية اقتصادية لسنغافورة [٦١] .

كان من نتائج اللجنة الاممية انشاء "مجلس التنمية الاقتصادية" برئاسة الخبير "البرت وينسيميوس" الذي تولى هندسة القطاع الاقتصادي وجلب الاستثمارات الخارجية , من خلال خلق استقرار اقتصادي وتخفيض مستوى الضرائب المفروضة رجال الاعمال [٦٢] .

انتهج " مجلس التنمية الاقتصادية" سياسة "الاحلال" بدلاً عن الواردات , من خلال تشجيع الشركات في البلاد على صناعة المنسوجات والالعاب والازهار المصنعة ومن ثم تصديرها الى البلدان المجاورة , وبما ان البلاد تعاني من شحة الموارد الطبيعية فأنه توجب عليها استيراد المواد الخام والنصف مصنعة من الخارج لإكمال عملية التصنيع ومن ثم تصديرها للخارج , الا انه سرعان ما جرى استبدال هذه السياسة بأخرى عرفت بـ"سياسة التصدير نحو الخارج" وذلك لضيق السوق المحلي , اسهمت السياسة الجديدة في تحقيق النمو الاقتصادي السريع من خلال زيادة حجم الصادرات نحو الخارج وارتفع حجم الشركات الاجنبية المساهمة في هذه العملية الى اكثر من ٦٧% , الامر الذي جعل من اقتصاد البلاد ورشة للتصنيع ومنصة للصادرات لحساب الشركات العابرة للحدود [٦٣] .

كما ركزت السياسة الحكومية في البلاد على تطوير " البنية التحتية" للقطاع الاقتصادي من خلال الزام الشركات بأنشاء مدارس ذات طابع فني لتدريب عمالها غير الماهرين في مجال تكنلوجيا المعلومات والالكترونيات والبتروكيمياويات , فيما حولت الحكومة الايدي العاملة التي لم تحظى بفرصة عمل الى قطاعات النقل والسياحة [٦٤] .

اعتمدت الحكومة على سياسة الادخار في القطاع العام منذ عام ١٩٧٤ وكان من نتائجها ارتفاع نسب المدخرات الوطنية الى مستويات كبيرة , وجاءت النسب الاكبر منها من فائض الميزانيات الحكومية والمجالس القانونية , لقد اسهم "صندوق الادخار المركزي" في رفع المبالغ المدخرة حتى عام ١٩٨٩ الى ٣,٨% , ويسهم الصندوق في دفع الرواتب للمتقاعدين من مساهمات العاملين في القطاع العام , كما عملت الحكومة على تحويل مدخرات القطاع الخاص لها , لقد اسهمت سياسة الادخار في بقاء معدلات التضخم منخفضة في البلاد وحولت رؤوس الاموال الخارجية نحو التوسع في قطاع العقارات [٦٥] .

عملت الحكومة ومن خلال سلطتها النقدية على استقرار سعر صرف الدولار السنغافوري امام العملات الاخرى , واستقرار مستوى الاسعار ورفع نسبة الاحتياطي الاجنبي ودعم ميزانية الدولة من خلال سياسة ضريبة تشجع الاستثمار , الى جانب تقديم خدماتها المصرفية المالية من خلال ثلاثة بنوك وهي "بنك التنمية السنغافوري , الدولي المتحد , المؤسسة المصرفية الصينية الخارجية" [٦٦] .

عمل " لي كوان يو" على فرض سطوته في الميدان الاقتصادي , اذ تحكم في الاسواق والمؤسسات الاقتصادية , وعبئ الموارد الاقتصادية لتحقيق اهداف تنموية مهمة منها زيادة الوظائف العامة وامتصاص فوائض العمالة وتسريع العملية التنموية , كما جعل القطاع الخاص يتحرك وفقاً لخطط الحكومة وتوجيهاتها , وفقاً لذلك اصبح التجار والمصنعين يملكون حرية كبيرة في التسويق والانتاج مع مراعاة تحقيق الموائمة مع السياسة العامة للبلاد [٦٧] .

ولتكون سنغافورة بيئة جاذبة للاستثمارات الخارجية عمل "لي كوان يو" على تطهير البلاد من المجرمين والعصابات , فكان يعدم فوراً من يعمل في تجارة المخدرات او تثبت عليه أي تهمة فساد , كما عمل عن طريق حزبه "العمل الشعبي" ب
حل جميع النقابات العمالية , واستحدث بدلاً عنها " المؤتمر النقابي الوطني" , الامر الذي جعل الميدان الاستثماري– التجاري خاضعاً لإرادة الدولة وجاذباً لرجال الاعمال الاجانب [٦٨] .

اسهمت سياسة تشجيع الاستثمار في عهد "لي كوان" والتي اطلقها نائبه "غوه كنغ سوي" في وصول الاستثمارات الى معدلات قياسية في البلاد , اذ اضحت الشركات الامريكية على راس قائمة المستثمرين , وارتفع حجم الاموال المخصصة للمشاريع الاستثمارية الى ما يزيد على ١٠,٧ مليار دولار امريكي خلال عقد التسعينيات [٦٩] .

يعود السبب في هيمنة سنغافورة على ما يزيد على ٥٠% من اجمالي الاستثمارات الخارجية في منطقة جنوب شرق اسيا الى عوامل عدة من بينها , سياسات الانفتاح للقطاعات الاقتصادية فيها لاسيما التجارية والمالية , واقرار سياسة الحوافز وجعلها متوافقة مع الاهداف التنموية للحكومة , وتوجيه الشركات والمستثمرين

نحو مجالات معينة منها التأمين والخدمات والنقل والتصنيع وتجارة الجملة والتخزين لاسيما بعد انشائها للمنطقة الحرة [٧٠] .

ومنذ مطلع التسعينيات عملت الحكومة على التخلص التدريجي من الصناعات التي تتطلب ايدي عاملة كثيفة من خلال نقلها الى دول الجوار ماليزيا واندونيسيا , فيما اختصت بالصناعات التي تعتمد على التكنلوجيا العالية , اذ بدأ نصيب الصناعة يتقلص لمصلحة الخدمات وتجارة الالكترونيات والاجهزة الطبية والبتروكيمياويات , اذ اصحبت هذه القطاعات تحقق اكثر من ٧٠% من ايرادات البلاد لتتفوق بذلك على قطاع الصناعة الكثيفة [٧١] .

رابعاً : السياسات **الاجتماعية**

كان للهجرات البشرية نحو سنغافورة تأثيراً كبيراً على التركيبة السكانية للبلاد , اذ وصلت ذروتها بعد الحرب العالمية الثانية , الامر الذي دفع حكومة البلاد بعد الاستقلال بقيادة "لي كوان يو" الى اصدار مجموعة من القرارات ركزت على فرض رقابة كبيرة على المهاجرين , من خلال منع بعضهم من دخول البلاد ومنح الجزء الاخر تصاريح للإقامة المؤقتة لاسيما اصحاب الخبرات والكفاءات للاستفادة منها في عملية التنمية , ولفترات زمنية محددة , كما فرضت الحكومة عقوبة السجن و الغرامة على المهاجرين غير الشرعيين , اسهمت هذه السياسة في القضاء على المشاكل العرقية التي كانت تنشأ بين ابناء البلد بفعل المهاجرين , وايجاد حلول لمشكلة الاكتظاظ السكاني , والسيطرة على النمو السكاني , وايجاد فرص عمل لأبناء البلد [٧٢].

نظراً لأهمية حجم السكان باعتباره من عناصر قوة أي دولة , فقد اهتمت الحكومة السنغافورية بهذا العنصر لاسيما خلال المدة بين عامي ١٩٧٠-١٩٩٠ , وادى ذلك الى ارتفاع عدد السكان وانخفاض اعداد الوفيات ويعود السبب في ذلك الى القيمة النوعية للمهاجرين الذين جرى استقطابهم والاستفادة من خبراتهم في المجالات المختلفة ولتطور الخدمات المقدمة للمجتمع في مجالات الصحة والتعليم وغيرها , اضافة لمستوى الخصوبة المرتفع لسكان جنوب اسيا ولاسيما المجتمع السنغافوري ,اذ ارتفع الزيادة السكانية الى ١,٣% ثم تصاعدت لتصل ذروتها اواخر التسعينيات لأكثر من ٢,٩% [٧٣] .

اهتمت الحكومة بنظام الاسكان لعامة المجتمع وعدته المجال الذي تتشابك فيه الثروة بالسلطة وفق ما يسمى بـ "ديمقراطية امتلاك المنازل" وذلك عن طريق استحداث مجالس للبلديات تأخذ على عاتقها تطوير المجمعات السكنية في الدوائر التي تخضع لها [٧٤] .

عدت الحكومة سياسة الاسكان جزءاً من ثقافة المجتمع السنغافوري , فبعد ان كان اغلب السكان يعيشون في كهوف واماكن غير ملائمة حتى اوائل الخمسينيات , تغير الوضع بفعل السياسات التي اتبعها "لي كوان يو" في هذا المجال من خلال بناء المجمعات السكنية لعامة الشعب وتأجيرها بمبالغ رمزية ولسنوات طويلة , اذ وصل عدد المستفيدين من هذه السياسة اكثر من ٨٥% من المجتمع اواخر التسعينيات , ويرى "لي كوان يو" ان الاستقرار السياسي لن يتحقق الا بوجود حكومة توفر السكن الملائم لكل رب اسرة يخدم هذا البلد , لان ذلك هو ما يمنحه الاستقرار النفسي الذي يمكنه من خدمة وطنه, كما عمل "لي كوان يو" على استحداث "هيئة الاسكان والتنمية" والتي هدفت الى منح المواطنين قروض واعانات مالية لتشجيعهم على تملك المساكن[٧٥] .

كما اولت الحكومة اهتماماً كبيراً في معالجة مشاكل البطالة والفقر بصورة تدريجية وعلى المدى البعيد , اذ وصل معدل البطالة الى مستويات متدنية اقل من ٢,٥% , فيما ارتفع معدل مستوى الدخل للفرد الى مستويات قياسية تجاوزت ٧,٢% سنويا , كما ارتفعت جودة الخدمات المقدمة من قبل القطاع الصحي واصبحت البلاد وجهة طبية للكثير من المرضى حول العالم , وازاء هذا التطور ارتفع متوسط عمر الفرد في البلاد الى ٨٥ عاماً , فيما تعد البلاد الاقل عالمياً في عدد الوفيات تحت ٤٥ عاما (٧٦) .

ويرى الرئيس الفرنسي الاسبق "جاك شيراك" ان نهوض دولة وانتقالها من عتبة الوجود الى واحدة من اعلى مستويات المعيشة عالميا في غضون ثلاثون عاماً ليس انجازاً اعتياديا , ان اساس هذا النجاح هو " لي كوان يو" الذي حول مدينة الى دولة , من خلال جمعه لألمع العقول وتقديسه للعلم والتربية والاقتصاد والادخار لتحقيق المصلحة العامة بأقصر الطرق , وهو ما يشكل اعترافاً واضحاً بقدرات " لي كوان" بتحويل هذا البلد الصغير والمتخلف حضارياً الى حالة التقدم والرقي والازدهار بطريقة تلفت الانتباه وتجعله محط انظار العالم , فيما يرى "مالكوم فريزر" رئيس الوزراء الاسترالي الاسبق ان "لي كوان" يعد من ابرز الزعماء في القرن الماضي , اذ ان تواجده على رأس هرم السلطة في سنغافورة دليلاً واضحاً على ترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة في اختيار من يمثل الشعب لتسيير شؤون البلاد (٧٧) .

وبينما يرى " لي كوان " ان بعض الموظفين والوزراء في الحكومات الاسيوية والذين كانوا يتقاضون رواتب زهيدة قد اسهموا في تدمير بلدانهم , في حين عمل من خلال حكومته على مساواة الرواتب في القطاعين العام والخاص وخفض رواتب رئيس الوزراء استجابة للازمات المالية التي مرت بها بلاده , كما عمل على استحداث معادلة لرواتب القطاعين في البلاد ومن خلالها فأن حدوث أي تغير في رواتب القطاع الخاص سواء كان زيادة او نقصان ينعكس على القطاع من اجل استقطاب افضل العقول في مؤسسات الدولة (٧٨) .

الخاتمة:

لقد لعب "لي كوان يو" دوراً مركزيا في عملية بناء الدولة في سنغافورة بعد الاستقلال بعقليته وحكمته , اذ اسهمت سياساته في بناء اسس متينة لدولة متنوعة الاديان والاعراق , ان عملية البناء كانت وفق خطوات مرسومة للمدى البعيد , من خلال التركيز على قطاعات بعينها دون اخرى لاسيما التعليم والاقتصاد لخلق جيل جديد يتمتع بالكفاءة والخبرة والقدرة على الابداع ليكون قادراً على ادارة العملية الاقتصادية في البلاد لكونها تعد المحور الاساس لعملية البناء لاسيما انها مصدر الايراد العام لهذا البلد الصغير ذي الامكانات المحدودة.

الاستنتاجات :

١- اسهمت قيادة "لي كوان يو" البلاد بقوة وصرامة بعد الاستقلال الى تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد.

٢-نجحت سياسات "لي كوان يو" في تنمية القطاع الاقتصادي وبالتالي تحويل البلاد من طابعها الاستهلاكي الى بلد تفوق صادراته قيمة ما يستورد .

٣- ان اعتماد "لي كوان يو" على العلمانية لإدارة البلد المتعدد الاديان اسهم في تحقيق الاستقرار المجتمعي واحترام الخصوصية الدينية للمكونات كافة.

٤- ركز "لي كوان يو" على بناء الانسان في سنغافورة لاعتقاده بأنه اساس عملية التطور والتنمية .

٥- ان اهتمام "لي كوان يو" بالتعليم نابع من اعتقاده بأن خلق جيل متعلم هو من سيكون قادر على تسنم الوظائف المهمة في الدولة وتحمل المسؤوليات ويحسن من اداء القطاع العام .

٦- اعتمد "لي كوان يو" على نظامين اقتصاديين مختلفين وهما " الرأسمالي والاشتراكي" في ادارة القطاع الاقتصادي وهو ما عد من نقاط القوة للبلاد .

٧- جمع "لي كوان يو" في ادارة الدولة بين الدكتاتورية ومبادئ الديمقراطية وقد عرفت بـ "الدكتاتورية الناعمة".

الهوامش

---

[١] **مصطفى حسن عواد , " القيادة السياسية والامن المجتمعي : دراسة تأصيلية" , مجلة قضايا سياسية , العدد ٧٠ (النهرين : ٢٠٢٢) , ص١٦٤.**

[٢] **زينب حمزة عبد شدهان , " القيادة السياسية ومؤشرات التنمية المستدامة في سنغافورة بعد عام ٢٠٠٤" , مجلة قضايا سياسية , العدد ٦٦ (النهرين : ٢٠٢٠) , ص٣١٠.**

[٣] **مصطفى حسن عواد , المصدر السابق , ص١٦٤.**

[٤] **شيماء علي جواد , "القيادة السياسية مفهوم , نظريات , سمات" , مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية , المجلد ١٣ , العدد ٢ (الانبار : ٢٠٢٣) , ص١٣٦٨-١٣٦٩.**

[٥] **زينب حمزة عبد شدهان , المصدر السابق , ص٣١١.**

[٦] **مصطفى حسن عواد , مصدر سبق ذكره , ص١٦٥.**

[٧] **محمد دحماني واخرون , "دور القيادة السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية: محمد مهاتير نموذجا" , مجلة الحقوق والعلوم الانسانية , المجلد ١٥ , العدد ٤ (الجزائر : ٢٠٢٠) , ص٦٩٢.**

[٨] **سالي سعد محمد , "دور القيادة السياسية في عملية الاصلاح السياسي في كوريا الجنوبية " , المجلة العراقية للعلوم السياسية , العدد ٤ (بلا : ٢٠٢١) , ١٥٥.**

[٩] **شيماء علي جواد , المصدر السابق , ص١٣٧٧.**

[١٠] **محمد امين بن جيلالي , "بناء الدولة : المفهوم , النظرية وبناء الراهن" , مجلة دفاتر المتوسط , العدد ٥ (بلا : بلا) , ص٢٤١.**

[١١] **زينب حاتم كاظم , " مفهوم بناء الدولة في الفكر السياسي المعاصر" , مجلة الدراسات المستدامة , المجلد ٤ , العدد ٥ (بلا: ٢٠٢٣) , ص ٢٢٧-٢٢٨.**

[١٢] **قاسم محمد عبيد ومروة حامد صالح , "اثر التحدي الجيوامني على بناء الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣" , مجلة المعهد , العدد ١٢ (العلمين : ٢٠٢٣) , ص١٤٠.**

[١٣] **عبير سهام مهدي , "بناء الدولة في الفكر السياسي لجون رولز" , مجلة دراسات دولية (بغداد : بلا) , ص٣١٣.**

[١٤] **ياسر ابراهيم هلي سلامة , " بناء الدولة في العراق : دراسة في التحديات واستراتيجيات البناء" , مجلة تكريت للعوم السياسية , المجلد ١ , العدد ٢٤ (تكريت: ٢٠٢١) , ص٥.**

[١٥] فاطمة عطا جبار واحمد عطا عزيز , "معوقات بناء الدولة في الفكر السياسي الغربي المعاصر" , المجلة السياسية والدولية , العدد ٥١ (بغداد : ٢٠٢٢) , ص٢٦٠.

[١٦] ياسر ابراهيم هلي سلامة , المصدر السابق , ص٥.

[١٧] فلاح خلف كاظم , "المجتمع المدني وبناء الدولة في العراق بعد ٢٠٠٣ : التمكين وحدود الشراكة الوطنية" , مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية , المجلد ٣ , العدد ٤٢ (بلا : ٢٠٢١) , ٧٧٥.

[١٨] سعاد صاحب جلوب , " ادارة التنوع في سنغافورة" , المجلة السياسية الدولية , العدد ٥٦ (بغداد : بلا) , ص٨.

[١٩] سعاد صاحب جلوب , "تجربة التنمية والتحديث في سنغافورة : دراسة تحليلية", رسالة ماجستير غير منشورة , الجامعة المستنصرية , العراق , ٢٠٢٣ , ص٢٨.

[٢٠] ماهر جاسب حاتم , " التطورات السياسية في سنغافورة ١٩٤٥-١٩٥٩ والموقف البريطاني منها" , مجلة كلية التربية , العدد ٣١(واسط:٢٠١٨), ص١٩٠.

[٢١] سعاد صاحب جلوب , " ادارة التنوع في سنغافورة" , المصدر السابق , ص٩.

[٢٢] نظام التعليم في سنغافورة , ص٢. Pdf متاح على الرابط //
https://courses.minia.edu.eg/Attach/1582

[٢٣] سعاد صاحب جلوب , "تجربة التنمية والتحديث في سنغافورة : دراسة تحليلية", المصدر السابق , ص٣١-٣٢.

[٢٤] المصدر نفسه , ص٣٣.

[٢٥] ماهر جاسب حاتم , المصدر السابق , ص١٩١.

[٢٦] ماهر جاسب حاتم , المصدر نفسه , ص١٩٢.

[٢٧] سعاد صاحب جلوب , "تجربة التنمية والتحديث في سنغافورة : دراسة تحليلية", مصدر سبق ذكره , ص٣٤.

[٢٨] سعاد صاحب جلوب , "تجربة التنمية والتحديث في سنغافورة : دراسة تحليلية", المصدر السابق , ص٣٤-٣٥.

[٢٩] كوثر طه ياسين ومصطفى احمد عبد , "العوامل السياسية والمؤسسية واثرها في مكافحة الفساد في سنغافورة" , مجلة دراسات دولية , العدد ٨٦ (بغداد : ٢٠٢١) , ص٤٣٤.

[٣٠] ماهر جاسب حاتم , مصدر سبق ذكره , ص١٩٣.

[٣١] كوثر طه ياسين ومصطفى احمد عبد , المصدر السابق , ص٤٣٤.

[٣٢] ابتسام محمد العامري , "التجربة التنموية في سنغافورة" , مجلة بحوث الشرق الاوسط , العدد ٤٥ (بلا: بلا) , ص٢٧٥.

[٣٣] ماهر جاسب حاتم , مصدر سبق ذكره , ص١٩٧-١٩٨.

[٣٤] كوثر طه ياسين ومصطفى احمد عبد , مصدر سبق ذكره , ص٤٣٥.

[٣٥] ماهر جاسب حاتم , مصدر سبق ذكره , ص ٢٢٣-٢٢٤.

[٣٦] كوثر طه ياسين ومصطفى احمد عبد , مصدر سبق ذكره , ص٤٣٦.

[٣٧] سعاد صاحب جلوب , "تجربة التنمية والتحديث في سنغافورة : دراسة تحليلية", مصدر سبق ذكره , ص٥٦.

[٣٨] مصطفى عبدالله سمين , المكانة الجيوستراتيجية لسنغافورة : دراسة في تراتبية القوى المتوسطة وتأثيرها في النظام الدولي(برلين : المركز الديمقراطي العربي , ٢٠٢٣) , ص١٣٣.

[٣٩] سعاد صاحب جلوب , "تجربة التنمية والتحديث في سنغافورة : دراسة تحليلية", مصدر سبق ذكره ,ص ٦٢.

[٤٠] مصطفى عبدالله سمين , المصدر السابق , ص١٣٤.

[٤١] سعاد صاحب جلوب , "تجربة التنمية والتحديث في سنغافورة : دراسة تحليلية", مصدر سبق ذكره , ص٦٣-٦٤.

[٤٢] مصطفى عبدالله سمين , مصدر سبق ذكره , ص١٣٥-١٣٦.

[٤٣] دهام محمد العزاوي , سنغافورة وبناء المستقبل : قراءة في مسارات بناء الدولة المأزومة , ٢٠٢١ , تم زيارته في ٢٠٢٤/٦/٣ متاح على الرابط : https://caus.org.lb/%D8%B3%D9%86%D8%BA%

[٤٤] سعاد صاحب جلوب , "تجربة التنمية والتحديث في سنغافورة : دراسة تحليلية", مصدر سبق ذكره , ص٧٨.

[٤٥] مصطفى عبدالله سمين , مصدر سبق ذكره , ص١٠٠.

[٤٦] سعاد صاحب جلوب , "تجربة التنمية والتحديث في سنغافورة : دراسة تحليلية", مصدر سبق ذكره , ص٨٠-٨١.

[٤٧] دهام محمد العزاوي , سنغافورة وبناء المستقبل : قراءة في مسارات بناء الدولة المأزومة , المصدر السابق .

[٤٨] كوثر طه ياسين ومصطفى احمد عبد , مصدر سبق ذكره , ص٤٣٨.

[٤٩] مسعودي امنة ,"النموذج السنغافوري في مكافحة الفساد ودوره في ارساء التنمية المستدامة" , مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية , العدد الاول (الجزائر : ٢٠١٩) , ص٢١٧-٢١٨.

[٥٠] رفيقة صباغ , "تجارب رائدة في مكافحة الفساد دراسة حالة : تجربة سنغافورة ونيجيريا" , مجلة جامعة لجيلالي ليابس , العدد ١٩ (الجزائر:٢٠٢٠), ص٧٣-٧٤.

[٥١] فنر عماد خليل العبادي وعدنان خلف حميد , "الهندسة السياسية دروس مستخلصة من نماذج دولية مختارة", مجلة قضايا سياسية, العدد ٦٥ (بلا : بلا), ص٢٦٦.

[٥٢] احمد كريم جاسم , "قراءة في تقرير البنك الدولي حرية ممارسة الاعمال : فهم للتشريعات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة سنغافورة والعراق دراسة مقارنة", مجلة الادارة والاقتصاد , العدد ١١٥ (بغداد : ٢٠١٨) , ص١٠-١١.

[٥٣] سعاد صاحب جلوب , "تجربة التنمية والتحديث في سنغافورة : دراسة تحليلية", مصدر سبق ذكره , ص٨٥.

[٥٤] ابتسام محمد العامري , "التجربة التنموية في سنغافورة" , المصدر السابق , ص٣٠٠.

[٥٥] خولة كامل عبدالله الكردي , "التعليم مفتاح التنمية البشرية وطريق المجتمعات نحو التقدم والحضارة : سنغافورة نموذجاً" , مجلة تنمية الموارد البشرية , العدد ٤ (برلين :٢٠١٩), ص ٢٧٨.

[٥٦] صبري عبدالسلام علي الشيني , " ملامح التعليم التقني الصناعي المهني في سنغافورة ومقترحات الاستفادة منه في مصر", مجلة التربية في القرن ٢١ للدراسات التربوية والنفسية (القاهرة : ٢٠٢٣) , ص٣٧٣.

[٥٧] المصدر نفسه , ص٣٧٤

[٥٨] سمير عبد الرسول العبيدي , " دور المؤسسات المعرفية في النهضة السنغافورية" , مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , العدد ٣٨ (بغداد : بلا) , ص٢٣٣.

[٥٩] خولة كامل عبدالله الكردي , المصدر السابق , ص ٢٧٩.

[٦٠] مخيف جاسم محمد واخرون , " الانفاق الحكومي على البحث والتطوير واثره في دليل التنمية البشرية في سنغافورة ١٩٩٦-٢٠١٨", مجلة الريادة للمال والاعمال , المجلد ٢ , العدد٣ (بلا : ٢٠٢١), ص٦٣-٦٤.

[٦١] ابتسام محمد العامري , "التجربة التنموية في سنغافورة" , مصدر سبق ذكره , ص٢٧٧.

[٦٢] بلال ياسين الكساسبة , " اثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في دول جنوب شرق اسيا : ماليزيا وسنغافورة", مجلة العلوم الانسانية والطبيعية , المجلد ٣ , العدد ١ (عمان : ٢٠٢١) , ص ٣١٠.

[٦٣] [٦٣] ابتسام محمد العامري , "التجربة التنموية في سنغافورة" , مصدر سبق ذكره , ص٢٧٨.

[٦٤] بلال ياسين الكساسبة , المصدر السابق , ص ٣١١.

[٦٥] عمار سعدالله ووليد شتوح , "قراءة في التجربة التنموية السنغافورية : اسرار النجاح", مجلة نماء للاقتصاد والتجارة , المجلد ٦, العدد ٢(الجزائر : ٢٠٢٢),ص٣٤٩.

[٦٦] عبدالله زيدان خلف , " اثر السياسة النقدية في تعزيز النمو الصناعي في سنغافورة للمدة من ١٩٨٥-٢٠٢٠" , مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد ١٧ , العدد ٥٦ (تكريت : ٢٠٢١) , ٦١٨.

[٦٧] ابتسام محمد العامري , "التجربة التنموية في سنغافورة" , مصدر سبق ذكره , ص٢٧٩.

[٦٨] فنر عماد خليل العبادي وعدنان خلف حميد , المصدر السابق , ص٢٦٧.

[٦٩] سوسن كريم هودن , "قياس وتحليل اثر تحرير التجارة الدولية في سنغافورة ١٩٩٠-٢٠١٧", مجلة الدنانير , العدد ٢٤(القادسية: بلا), ص٣٥٤.

[٧٠] بلال راحو , "تجربة سنغافورة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر" , مجلة دفاتر اقتصادية , المجلد ١٢ , العدد ١ (الجزائر : ٢٠٢١), ص ٥٦.

[٧١] تمغارت اسمهان , "النموذج التنموي لسنغافورة" , مجلة الناقد للدراسات السياسية , المجلد ٨ , العدد ١ (الجزائر : ٢٠٢٤), ص٣٦٩.

[٧٢] سعاد صاحب جلوب , " ادارة التنوع في سنغافورة" , مصدر سبق ذكره , ص١١.

[٧٣] اسراء كاظم جاسم الحسيني , " الخصائص البشرية لسكان جمهورية سنغافورة واثرها في قوة الدولة" , مجلة كلية التربية للبنات , المجلد ١ , العدد ٣٣ (بغداد :٢٠٢٢) , ص١٠٢.

[٧٤] اسامة احمد العادلي واخرون , "تأثير ابعاد التنمية الاقتصادية في عملية التحول الديمقراطي : دراسة حالة سنغافورة

١٩٨٠-٢٠٢٠", المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية , المجلد ٨ , العدد ١٥ (الاسكندرية : ٢٠٢٣) , ص٨٥٦.

[٧٥] اوصيف محمد الصالح , "الفكر الحضاري التنموي عند مالك بن نبي مقاربة فكرية : سنغافورة انموذجا" , مجلة ابحاث ودراسات التنمية , المجلد ٩ , العدد ٢ (بلا : ٢٠٢٢) , ص١١٣.

[٧٦] زينب حمزة عبد شدهان ,مصدر سبق ذكره , ص٣٢٥-٣٣٠.

[٧٧] عبدالحفيظ حمزة , " التجربة السنغافورية في تجاوز الفقر وتحقيق التنمية : رؤية تحليلية سوسيو " , مجلة علوم الانسان والمجتمع , المجلد ٨ , العدد ٤ (الجزائر : ٢٠١٩) ,ص ٧٥-٧٦.

[٧٨] ان بنت سعيد الكندية , " كيف يبني القطاع العام العماني القيادات", مجلة كلية التربية (غلاسكو : ٢٠١٥) , ص٩. Pdf

المصادر :

١- مصطفى حسن عواد , " القيادة السياسية والامن المجتمعي : دراسة تأصيلية" , مجلة قضايا سياسية , العدد ٧٠ (النهرين : ٢٠٢٢) , ص١٦٤.

[٢]- ياسر ابراهيم هلي سلامة , " بناء الدولة في العراق : دراسة في التحديات واستراتيجيات البناء" , مجلة تكريت للعوم السياسية , المجلد ١ , العدد ٢٤ (تكريت: ٢٠٢١) .

[٣]- فاطمة عطا جبار واحمد عطا عزيز , "معوقات بناء الدولة في الفكر السياسي الغربي المعاصر" , المجلة السياسية والدولية , العدد ٥١ (بغداد : ٢٠٢٢) .

٤- فلاح خلف كاظم , "المجتمع المدني وبناء الدولة في العراق بعد ٢٠٠٣ : التمكين وحدود الشراكة الوطنية" , مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية , المجلد ٣ , العدد ٤٢ (بلا : ٢٠٢١).

٥- سعاد صاحب جلوب , " ادارة التنوع في سنغافورة" , المجلة السياسية الدولية , العدد ٥٦ (بغداد : بلا) .

٦- سعاد صاحب جلوب , "تجربة التنمية والتحديث في سنغافورة : دراسة تحليلية", رسالة ماجستير غير منشورة , الجامعة المستنصرية , العراق , ٢٠٢٣ .

[٧]- ماهر جاسب حاتم , " التطورات السياسية في سنغافورة ١٩٤٥-١٩٥٩ والموقف البريطاني منها" , مجلة كلية التربية , العدد ٣١(واسط:٢٠١٨).

٨- نظام التعليم في سنغافورة , ص٢. Pdf متاح على الرابط // https://courses.minia.edu.eg/Attach/1582

٩- كوثر طه ياسين ومصطفى احمد عبد , "العوامل السياسية والمؤسسية واثرها في مكافحة الفساد في سنغافورة" , مجلة دراسات دولية , العدد ٨٦ (بغداد : ٢٠٢١).

١٠- ابتسام محمد العامري , "التجربة التنموية في سنغافورة" , مجلة بحوث الشرق الاوسط , العدد ٤٥ (بلا: بلا).

١١- مصطفى عبدالله سمين , المكانة الجيوستراتيجية لسنغافورة : دراسة في تراتبية القوى المتوسطة وتأثيرها في النظام الدولي(برلين : المركز الديمقراطي العربي , ٢٠٢٣).

١٢- حمزة عبد شدهان , " القيادة السياسية ومؤشرات التنمية المستدامة في سنغافورة بعد عام ٢٠٠٤" , مجلة قضايا سياسية , العدد ٦٦ (النهرين : ٢٠٢٠) .

١٣- دهام محمد العزاوي , سنغافورة وبناء المستقبل : قراءة في مسارات بناء الدولة المأزومة , ٢٠٢١ , تم زيارته في ٢٠٢٤/٦/٣ متاح على الرابط : https://caus.org.lb/%D8%B3%D9%86%D8%BA%

١٤- مسعودي امنة ,"النموذج السنغافوري في مكافحة الفساد ودوره في ارساء التنمية المستدامة" , مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية , العدد الاول (الجزائر : ٢٠١٩) .

[١٥]- رفيقة صباغ , "تجارب رائدة في مكافحة الفساد دراسة حالة : تجربة سنغافورة ونيجيريا" , مجلة جامعة لجيلالي ليابس , العدد ١٩ (الجزائر:٢٠٢٠).

١٦- فنر عماد خليل العبادي وعدنان خلف حميد , "الهندسة السياسية دروس مستخلصة من نماذج دولية مختارة", مجلة قضايا سياسية, العدد ٦٥ (بلا : بلا).

[١٧]- احمد كريم جاسم , "قراءة في تقرير البنك الدولي حرية ممارسة الاعمال : فهم للتشريعات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة سنغافورة والعراق دراسة مقارنة", مجلة الادارة والاقتصاد , العدد ١١٥ (بغداد : ٢٠١٨).

١٨- خولة كامل عبدالله الكردي , "التعليم مفتاح التنمية البشرية وطريق المجتمعات نحو التقدم والحضارة : سنغافورة نموذجاً" , مجلة تنمية الموارد البشرية , العدد ٤ (برلين :٢٠١٩).

١٩- صبري عبدالسلام علي الشيني , " ملامح التعليم التقني الصناعي المهني في سنغافورة ومقترحات الاستفادة منه في مصر", مجلة التربية في القرن ٢١ للدراسات التربوية والنفسية (القاهرة : ٢٠٢٣) .

٢٠- سمير عبد الرسول العبيدي , " دور المؤسسات المعرفية في النهضة السنغافورية" , مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , العدد ٣٨ (بغداد : بلا) .

٢١- مخيف جاسم محمد واخرون , " الانفاق الحكومي على البحث والتطوير واثره في دليل التنمية البشرية في سنغافورة ١٩٩٦-٢٠١٨", مجلة الريادة للمال والاعمال , المجلد ٢ , العدد٣ (بلا : ٢٠٢١).

٢٢- بلال ياسين الكساسبة , " اثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في دول جنوب شرق اسيا : ماليزيا وسنغافورة", مجلة العلوم الانسانية والطبيعية , المجلد ٣ , العدد ١ (عمان : ٢٠٢١) .

٢٣- شيماء علي جواد , "القيادة السياسية مفهوم , نظريات , سمات" , مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية , المجلد ١٣ , العدد ٢ (الانبار : ٢٠٢٣) .

٢٤- عمار سعدالله ووليد شتوح , "قراءة في التجربة التنموية السنغافورية : اسرار النجاح", مجلة نماء للاقتصاد والتجارة , المجلد ٦, العدد ٢(الجزائر : ٢٠٢٢).

٢٥- عبدالله زيدان خلف , " اثر السياسة النقدية في تعزيز النمو الصناعي في سنغافورة للمدة من ١٩٨٥-٢٠٢٠" , مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد ١٧ , العدد ٥٦ (تكريت : ٢٠٢١) .

٢٦- سوسن كريم هودن , "قياس وتحليل اثر تحرير التجارة الدولية في سنغافورة ١٩٩٠-٢٠١٧", مجلة الدنانير , العدد ٢٤(القادسية: بلا).

٢٧- بلال راحو , "تجربة سنغافورة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر" , مجلة دفاتر اقتصادية , المجلد ١٢ , العدد ١ (الجزائر : ٢٠٢١).

٢٨- تمغارت اسمهان , "النموذج التنموي لسنغافورة" , مجلة الناقد للدراسات السياسية , المجلد ٨ , العدد ١ (الجزائر : ٢٠٢٤).

٢٩- اسراء كاظم جاسم الحسيني , " الخصائص البشرية لسكان جمهورية سنغافورة واثرها في قوة الدولة" , مجلة كلية التربية للبنات , المجلد ١ , العدد ٣٣ (بغداد :٢٠٢٢) .

٣٠- اسامة احمد العادلي واخرون , "تأثير ابعاد التنمية الاقتصادية في عملية التحول الديمقراطي : دراسة حالة سنغافورة -٢٠٢٠", المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية , المجلد ٨ , العدد ١٥ (الاسكندرية : ٢٠٢٣).

٣١- اوصيف محمد الصالح , "الفكر الحضاري التنموي عند مالك بن نبي مقاربة فكرية : سنغافورة انموذجا" , مجلة ابحاث ودراسات التنمية , المجلد ٩ , العدد ٢ (بلا : ٢٠٢٢) .

٣٢- عبدالحفيظ حمزة , " التجربة السنغافورية في تجاوز الفقر وتحقيق التنمية : رؤية تحليلية سوسيو " , مجلة علوم الانسان والمجتمع , المجلد ٨ , العدد ٤ (الجزائر : ٢٠١٩) .

٣٣- ان بنت سعيد الكندية , " كيف يبني القطاع العام العماني القيادات", مجلة كلية التربية (غلاسكو : ٢٠١٥) , ص٩. Pdf

٣٤- محمد دحماني واخرون , "دور القيادة السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية: محمد مهاتير نموذجا" , مجلة الحقوق والعلوم الانسانية , المجلد ١٥ , العدد ٤ (الجزائر : ٢٠٢٠) .

٣٥- سالي سعد محمد , "دور القيادة السياسية في عملية الاصلاح السياسي في كوريا الجنوبية " , المجلة العراقية للعلوم السياسية , العدد ٤ (بلا : ٢٠٢١).

٣٦- محمد امين بن جيلالي , "بناء الدولة : المفهوم , النظرية وبناء الراهن" , مجلة دفاتر المتوسط , العدد ٥ (بلا : بلا) .

٣٧- زينب حاتم كاظم , " مفهوم بناء الدولة في الفكر السياسي المعاصر" , مجلة الدراسات المستدامة , المجلد ٤ , العدد ٥ (بلا: ٢٠٢٣) .

٣٨- قاسم محمد عبيد ومروة حامد صالح , "اثر التحدي الجيو امني على بناء الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣" , مجلة المعهد , العدد ١٢ (العلمين : ٢٠٢٣) .

٣٩- عبير سهام مهدي , "بناء الدولة في الفكر السياسي لجون رولز" , مجلة دراسات دولية (بغداد : بلا) .